شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

وتقرير مراقب الحسابات عليها

kpmg حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	الصفحة

تقرير مراقب الحسابات	١
قائمة المركز المالي المستقلة	٣
قائمة الدخل المستقلة	٤
قائمة الدخل الشامل المستقلة	٥
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة	٦
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٨

KPMG

حَـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مرتفعات الاهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوى
الهـرم - الجيـزة - القاهـــرة الكبـرى
كـــود بـريـــدى : ١٢٥٥٦ الأهـــرام

تليـفون : ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
تليفاكس : ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى :egypt@kpmg.com.eg
صنـــدوق بـريـــد رقـــم ٤٨ الأهـــرام

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة جي بي أوتو

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة جي بي أوتو "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المالية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

KPMG

حـــازم حســـن

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم(٢٢٥)
KPMG حازم حسن

القاهرة في ٢٦ مارس ٢٠١٧

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

شركة جي بي أوتو
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
استثمارات في شركات تابعة	(٥)	١ ٩٩٨ ٨٧٤ ٨٣٠	١ ٩٨٩ ٣٢٣ ٨٩٧
إجمالي الأصول غير المتداولة		١ ٩٩٨ ٨٧٤ ٨٣٠	١ ٩٨٩ ٣٢٣ ٨٩٧
الأصول المتداولة			
مدينون وأرصدة مدينة اخري	(٦)	١٤ ٩٦٢ ٩١٢	٣٥ ٨١٥ ٤٠٩
المستحق من أطراف ذوي علاقة (بالصافي)	(٧)	١ ٢٩٣ ٧٩٨ ٥١١	١ ٣٥٠ ٦٦٧ ٥٤٤
نقدية بالبنوك و الصندوق	(٨)	٣٩٧ ٤٢٣	١ ٤٧٢ ٨٦٩
إجمالي الأصول المتداولة		١ ٣٠٩ ١٥٨ ٨٤٦	١ ٣٨٧ ٩٥٥ ٨٢٢
إجمالي الأصول		٣ ٣٠٨ ٠٣٣ ٦٧٦	٣ ٣٧٧ ٢٧٩ ٧١٩
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٩)	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣
احتياطي قانوني	(١٠)	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩
احتياطيات أخرى	(١١)	١ ١٥٣ ٦٠٥ ١٨٥	١ ١٣٤ ٩٤٢ ٢٦٨
الأرباح المرحلة		٩٦٠ ٩٠٨ ٦٥١	٩٦٥ ٧٨٦ ٧٩٥
صافي (خسارة) العام		–	(١٤٤ ٨٧٨ ٤)
إجمالى حقوق الملكية		٣ ٢٧٥ ٢٨٥ ٨١٨	٣ ٢٥٦ ٦٢٢ ٩٠١
الإلتزامات غير المتداولة			
قروض	(١٢)	–	٢٢ ٠٥٠ ١٨٩
إجمالى الإلتزامات غير المتداولة		–	٢٢ ٠٥٠ ١٨٩
الإلتزامات المتداولــة			
ضرائب الدخل		–	٤ ٨٧٨ ١٤٤
قروض –(بالصافي)	(١٢)	٢٢ ٥٩١ ٦٤٢	٩٠ ٩٠٩ ٠٩١
دائنون و أرصدة دائنة أخرى	(١٣)	١٠ ١٥٦ ٢١٦	٢ ٨١٩ ٣٩٤
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٣٢ ٧٤٧ ٨٥٨	٩٨ ٦٠٦ ٦٢٩
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		٣ ٣٠٨ ٠٣٣ ٦٧٦	٣ ٣٧٧ ٢٧٩ ٧١٩

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

المدير المالى للمجموعة	رئيس القطاعات المالية وعضو مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
عباس السيد	مصطفي أحمد المهدي	د. رؤوف غبور

"تقرير مراقب الحسابات مرفق"

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
تحميل المصاريف على الشركة التابعة		٧٧ ٢٨٤ ٩٧٧	٩٨ ٧٥٧ ٦٠٣
مصروفات إدارية		(٦٥ ٠٤٦ ٣٧٧)	(٦٩ ٧٠٦ ٢٧٨)
أرباح النشاط		**١٢ ٢٣٨ ٦٠٠**	**٢٩ ٠٥١ ٣٢٥**
تكاليف تمويلية		(١٢ ٢٣٨ ٦٠٠)	(٢٩ ٠٥١ ٣٢٥)
صافى نتائج أعمال العام قبل ضرائب الدخل		-	-
مصروف ضرائب الدخل		-	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)
صافي (خسارة) العام بعد ضرائب الدخل		-	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)
نصيب السهم الأساسى في (الخسائر)	(١٤)	-	(٠,٠٠٧)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٦	٢٠١٥
	جنيه مصري	**جنيه مصري**
صافي (خسارة) العام بعد ضرائب الدخل	-	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)
اجمالى بنود الدخل الشامل بعد الضرائب	-	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

بيـــان	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطي قانوني	إحتياطيات أخرى	الأرباح المرحلة	صافي (خسارة) العام	الإجمالى
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٣٥ ٣٣٧ ٥٤٥**	**٦٦ ٦٦٦ ٥٩٨**	**١ ١١٧ ٤٩٣ ٦٦٩**	**٩٨٣ ٣٧٦ ٦٥٠**	**١ ٩١٣ ٠٢٩**	**٢ ٣٠٤ ٧٨٧ ٤٩١**
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	٩٥ ٦٥١	–	(٩٥ ٦٥١)	–	–
توزيعات أرباح – عاملين	–	–	–	(١٩ ٤٠٧ ٢٣٣)	–	(١٩ ٤٠٧ ٢٣٣)
محول إلي الأرباح المرحلة	–	–	–	١ ٩١٣ ٠٢٩	(١ ٩١٣ ٠٢٩)	–
صافي (خسارة)العام	–	–	–	–	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)
زيادة راس المال	٩٥٨ ٦٧٢ ١٨٨	–	–	–	–	٩٥٨ ٦٧٢ ١٨٨
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز	–	–	١٨ ٦٦٢ ٩١٨	–	–	١٨ ٦٦٢ ٩١٨
تكاليف أصدار أسهم	–	–	(١ ٢١٤ ٣١٩)	–	–	(١ ٢١٤ ٣١٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	**١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣**	**٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩**	**١ ١٣٤ ٩٤٢ ٢٦٨**	**٩٦٥ ٧٨٦ ٧٩٥**	**(٤ ٨٧٨ ١٤٤)**	**٣ ٢٥٦ ٦٢٢ ٩٠١**
محول إلي الأرباح المرحلة	–	–	–	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)	٤ ٨٧٨ ١٤٤	–
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز	–	–	١٨ ٦٦٢ ٩١٧	–	–	١٨ ٦٦٢ ٩١٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣**	**٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩**	**١ ١٥٣ ٦٠٥ ١٨٥**	**٩٦٠ ٩٠٨ ٦٥١**	**–**	**٣ ٢٧٥ ٢٨٥ ٨١٨**

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

شركة جي بي أوتو

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح	٢٠١٦	٢٠١٥
	رقم	جنيه مصري	جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
نتائج الأعمال قبل الضرائب		–	–
تسويات			
القيمة العادلة لأسهم نظامي الأثابة والتحفيز *		٩ ١١١ ٩٨٣	٩ ١١١ ٩٨٣
فوائد مدينة		١١ ٦٩٦ ٩٣٣	٢٩ ٠٥١ ٣٢٥
استهلاك تكاليف تدبير تمويل		٥٤١ ٦٦٧	٥٤١ ٦٦٧
		٢١ ٣٥٠ ٥٨٣	**٣٨ ٧٠٤ ٩٧٥**
التغير في:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		٢٠ ٨٥٢ ٤٩٧	(٢١ ٩٩٦ ٨٦١)
المستحق من أطراف ذوي علاقة		٥٦ ٨٦٩ ٠٣٤	(٣٢١ ١٧٧ ٤٢٨)
قروض مساهمين		–	(٣٠ ٢٧٩ ٦٣٥)
دائنون وأرصدة دائنة الأخرى		٧ ٣٣٦ ٨٢٢	١ ٠٣٥ ١٧٣
التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة فى) الأنشطة التشغيلية		**١٠٦ ٤٠٨ ٩٣٦**	**(٣٣٣ ٧١٣ ٧٧٦)**
ضرائب الدخل المدفوعة		(٤ ٨٧٨ ١٤٤)	–
توزيعات أرباح عاملين – مدفوعة		–	(١٩ ٤٠٧ ٢٣٣)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة فى) الأنشطة التشغيلية		**١٠١ ٥٣٠ ٧٩٢**	**(٣٥٣ ١٢١ ٠٠٩)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من زيادة رأس المال		–	٤٧٣ ٢٢٥ ٥٠٢
مصروفات أصدار أسهم		–	(١ ٢١٤ ٣١٩)
فوائد مدينة – مدفوعة		(١١ ٦٩٦ ٩٣٣)	(٢٩ ٠٥١ ٣٢٥)
قروض – مدفوعات		(٩٠ ٩٠٩ ٣٠٥)	(٩١ ٥٣٥ ٧٩٥)
صافى التدفقات النقدية(المستخدمة فى)/ الناتجة من أنشطة التمويل		**(١٠٢ ٦٠٦ ٢٣٨)**	**٣٥١ ٤٢٤ ٠٦٣**
صافى التغير في النقدية		**(١ ٠٧٥ ٤٤٦)**	**(١ ٦٩٦ ٩٤٦)**
النقدية فى أول العام		**١ ٤٧٢ ٨٦٩**	**٣ ١٦٩ ٨١٥**
النقدية فى نهاية العام	(٨)	**٣٩٧ ٤٢٣**	**١ ٤٧٢ ٨٦٩**

* تم أستبعاد مبلغ ٩,٥٥٠,٩٣٥ جنية مصري من استثمارات في شركات تابعة يتمثل في القيمة العادلة لنظام أسهم الأثابة والتحفيز الممنوحة للعاملين في الشركات التابعة.

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

١- <u>نبذة عن الشركة</u>

- تأسست شركة جى بى أوتو "شركة مساهمة مصرية" في ١٥ يوليو ١٩٩٩ طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٣٤٢٢ القاهرة.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٧ تمت الموافقة على تغيير اسم الشركة ليصبح جى بى أوتو بدلاً من جى بى كابيتال للتجارة والتأجير التمويلي، وقد تم التأشير في السجل التجاري لتعديل اسم الشركة بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٧.
- يقع مقر الشركة الرئيسي في المنطقة الصناعية ابو رواش ك ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي، جمهورية مصر العربية.
- تقوم الشركة بتجارة وتوزيع وتسويق جميع وسائل النقل بما في ذلك النقل الثقيل والنصف نقل وسيارات الركوب والأتوبيسات والمينى باص والميكروباص والجرارات الزراعية والأوناش والآلات الميكانيكية ومعدات إنهاء وتحريك التربة والموتورات بمختلف أشكالها وأنواعها المصنعة محلياً والمستوردة الجديدة والمستعملة والاتجار في قطع غيارها ولوازمها المصنعة محلياً والمستوردة والاتجار في إطارات وسائل النقل والمعدات بجميع أنواعها المصنعة محليا والمستوردة. والتصدير وبيع المنتجات والبضائع المستوردة والمحلية بالنقد أو بالأجل أو التأجير التمويلي.
- المساهمين الرئيسيين في الشركة هم د/ رؤوف غبور وعائلته وقد بلغت مساهمتهم مجتمعين ٥٤,٤١% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧.

٢- <u>أسس إعداد القوائم المالية المستقلة</u>

- أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥ والمعمول به اعتبارا من أول يناير ٢٠١٦ والقوانين ذات العلاقة.

٣- <u>عملة التعامل والعرض</u>

- يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري، والتي تمثل عملة التعامل والعرض للشركة.

٤- <u>استخدام التقديرات والافتراضات</u>

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه. يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

أ- قياس القيم العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

٤- استخدام التقديرات والافتراضات (تابع)

أ- قياس القيم العادلة (تابع)

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً أو والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه. أو استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥- استثمارات في شركات تابعة

البيان	نسبة المساهمة	٢٠١٦	٢٠١٥
شركة أر جي إنفستمينت	%١٠٠	١ ٠٠٢ ٤١٤ ٨٣٠	٩٩٨ ٣٣٨ ٩١٥
الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "إيتامكو"	%٩	٢٢٢ ٤٢٥ ٢٣٥	٢١٧ ١٧٨ ٤٠٢
شركة المورا	%١٠٠	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠
شركة جي بي جلوبال	%١٠٠	٧٧٣ ٩٧٣ ٥١٥	٧٧٣ ٧٤٥ ٣٣٠
شركة جي بي للإطارات	%٠,٥	١ ٢٥٠	١ ٢٥٠
		١ ٩٩٨ ٨٧٤ ٨٣٠	**١ ٩٨٩ ٣٢٣ ٨٩٧**

تم تبويب الاستثمارات في الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية "ايتامكو" ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٩% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٠% بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة. تم تبويب الاستثمارات في شركة جي بي للإطارات ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها أن هذه الشركة مملوكة مباشرة بنسبة ٠,٥% لشركة جى بى أوتو وبنسبة ٩٩% بطريق غير مباشر عن طريق الشركات التابعة.

٦- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
دفعات مقدمة – مصلحة الضرائب	١٧ ٠٠٠	٦٦٧ ٠٠٠
ضرائب خصم من المنبع	٢ ٢٨٠ ٨٩٣	٢ ٢٨٠ ٨٩٣
مصروفات مدفوعة مقدما	٢٩٧ ٤٣٨	٢ ٥٦٢ ١٠٣
نظام الأثابة والتحفيز	٩ ٦٨٠ ٦٣٨	٢٩ ١٥٣ ٥٧٥
أرصدة مدينة أخرى	٢ ٦٨٦ ٩٤٣	١ ١٥١ ٨٣٨
	١٤ ٩٦٢ ٩١٢	**٣٥ ٨١٥ ٤٠٩**

٧- **المعاملات مع أطراف ذات علاقة**

أرصدة الأطراف ذات العلاقة موضحة بالبيان التالي:

	٢٠١٦	٢٠١٥
مستحق من أطراف ذات علاقة		
شركة أر جي إنفستمينت	٢ ١٥٤ ٥٤٦ ٤٤٧	٢ ٠٧٢ ٨٣١ ١٨٦
شركة جي بي جلوبال	٩ ٣٧٠ ٩٩١	٤ ٠٣٤ ٣٣٦
شركة جى بى للتأجير التمويلي	١ ٠٦٦ ٧٨٩	١ ٠٥٤ ٦١٦
شركة درايف للتخصيم	٢٠ ٧٠٧	٢٠ ٧٠٧
شركة جى بى مول	–	١٢ ٦٢٠
شركة البستان الذهبي	–	٢ ٠٨٧ ٤٩٧
شركة بان أفريكان ايجيبت للزيوت	–	٥ ٥٨٠
آخرى	١٣٠	–
	٢ ١٦٥ ٠٠٥ ٠٦٤	**٢ ٠٨٠ ٠٤٦ ٥٤٢**
مستحق إلى أطراف ذات علاقة		
الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	٨١٣ ٨٣٤ ٩٣٩	٦٨٦ ٨٦٠ ٨٢٩
شركة إلمورا	١٠ ٦٥٧ ٤٢٥	١٠ ٦٨٦ ٢٥٤
شركة هرم للنقل و التجارة	١ ٠١٢ ١١٣	١ ٠١٢ ١١٢
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)	٤٣ ٧٧٠ ١٣٩	٣٠ ٢٢٤ ٥٨٦
شركة هرم للنقل السياحي	١ ٤٧٨ ٥٦٩	٥٦١ ٧٧٧
شركة جي بي كابيتال القابضة للإستثمارات المالية	–	٣٣ ٤٤٠
شركة بان أفريكان ايجيبت للزيوت	٤٥٣ ٣٦٨	
	٨٧١ ٢٠٦ ٥٥٣	**٧٢٩ ٣٧٨ ٩٩٨**
الصافي	**١ ٢٩٣ ٧٩٨ ٥١١**	**١ ٣٥٠ ٦٦٧ ٥٤٤**

- قامت الشركة بإبرام عقد بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ بين الشركة وشركاتها التابعة والزميلة في مجموعة شركات غبور على أساس أن جميع الشركات مملوكة لمجموعة واحدة من المساهمين كما أن بينهم معاملات تجارية متعددة. وقد أتفق جميع أطراف العقد المتمثلة في كافة الشركات التابعة والزميلة على أن يتم في نهاية كل سنة مالية إجراء تسوية للحسابات المشتركة بينهم والناتجة عن تعاملاتهم عن طريق المقاصة بين إجمالي المبالغ المستحقة لكل طرف لدى الأطراف الأخرى وإجمالي المبالغ المستحقة عليه لصالح كافة الأطراف الأخرى، على أن يتم إظهار الرصيد الناتج عن المقاصة بميزانية كل طرف سواء كان الرصيد دائن أو مدين على أن يتم اتخاذ المركز المالي في كل فترة كأساس لإجراء المقاصة والتسوية بين كافة الشركات.
- وبناء على ما سبق قامت الشركة بإجراء مقاصة بين المبالغ المدينة المستحقة من الشركات التابعة والزميلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والمبالغ الدائنة المستحقة على الشركات التابعة والزميلة في ذات التاريخ وكانت نتيجة المقاصة رصيد مدين بمبلغ ١ ٢٩٣ ٧٩٨ ٥١١ جنيه مصري مستحق من باقي شركات المجموعة.

٧- **المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)**

- قامت الشركة خلال العام بإجراء بعض المعاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في تحويلات نقدية وخدمات أخرى مرتبطة بالنشاط، كما قامت الشركة خلال العام بسداد مبلغ ٨٢٠ ٤٤٣ ٣٠ جنيه مصري مرتبات لأعضاء الإدارة العليا بالشركة.
- وفيما يلي بيان وطبيعة وقيمة أهم المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال العام:

المستحق من أطراف ذوي العلاقة

شركة أر جي إنفستمينت	شركة تابعة	تحويلات نقدية- واردة	٨١ ٧١٥ ٢٦١
شركة جي بي جلوبال	شركة تابعة	تحويلات نقدية- واردة	٥ ٣٣٦ ٦٥٥

المستحق إلى أطراف ذوي العلاقة

الشركة الدولية للتجارة والتسويق (ايتامكو)	شركة تابعة	تحويلات نقدية صادرة	(١٢٦ ٩٧٤ ١١٠)
الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر)	شركة تابعة	تحويلات نقدية صادرة	(١٣ ٥٤٥ ٥٥٣)

أخرى

تقوم الشركة بتحميل شركة آر جي إنفستمينت وشركاتها التابعة بجزء من مصروفاتها الإدارية والبيعية والتسويقية وقد بلغ ذلك الجزء الذي تم تحميله خلال الفترة مبلغ ٩٧٨ ٢٨٤ ٧٧ جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (مقابل مبلغ ٦٠٣ ٧٥٧ ٩٨ جنية مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٨- **نقدية بالبنوك والصندوق**

	٢٠١٦	٢٠١٥
نقدية بالصندوق	٨ ٣٠٤	١٩ ٤٤٣
حسابات جارية لدى البنوك	٣٨٩ ١١٩	١ ٤٥٣ ٤٢٦
	٣٩٧ ٤٢٣	**١ ٤٧٢ ٨٦٩**

٩- **رأس المال المصدر والمدفوع**

- يبلغ رأس مال الشركة المرخص به ٥ مليار جنيه مصري (خمسة مليار جنيه مصري) .
- يبلغ رأس المال المصدر و المدفوع ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ جنيه مصري موزعاً علي عدد ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ سهم قيمته الأسمية ١ جنيه للسهم (جنيه واحد لكل سهم) .
- بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٤ قرر مجلس الإدارة وفقاً لتفويض الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٣ الموافقة بالأجماع علي زيادة رأس مال الشركة المصدر بالقيمة الأسمية في حدود رأس المال المرخص به و ذلك بمبلغ ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ جنية مصري مقسمة إلي ٦٤٥ ٤٤٤ ٦ سهم بقيمة اسمية ١ جنية مصري للسهم تخصص بالكامل لنظامي الإثابة و التحفيز المطبقين في الشركة ليصبح رأس المال المصدر بعد الزيادة مبلغ و قدرة ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنية مصري مقسمة علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ سهم بقيمة اسمية واحد جنية مصري، و قد سددت هذه الزيادة بالكامل تمويلا من رصيد الاحتياطي الخاص و قد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

٩- رأس المال المصدر والمدفوع (تابع)

- طرح خاص (زيادة رأس المال)

بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة علي زيادة راس مال الشركة المرخص به من ٤٠٠ مليون جنيه مصري إلي ٥ مليار جنيه مصري و كذلك زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٥٤٥ ٣٣٧ ١٣٥ جنيه مصري إلي ٥٤٥ ٣٣٧ ٠٩٥ ١ جنية مصري بزيادة قدرها ٠٠٠ ٠٠٠ ٩٦٠ جنيه مصري مقسم علي عدد ٥٤٥ ٣٣٧ ٠٩٥ ١ سهم قيمة كل سهم واحد جنيه مصري(بالإضافة إلي مصاريف إصدار قدرها ١ قرش كل سهم) و ذلك، علي أن تخصص هذه الزيادة بالكامل لصالح قدامي المساهمين كل منهم بنسبة نصيبه في رأس مال الشركة المصدر مع الموافقة علي تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي علي أن يتم سداد قيمة الزيادة في رأس مال الشركة المصدر إما نقداً و / أو عن طريق استخدام الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة بحسب نسبة مساهمته .

- هذا وقد تم الاكتتاب في هذه الزيادة بمبلغ ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ جنية مصري (مبلغ ٥٠٢ ٢٢٥ ٤٧٣ جنية مصري نقداً ومبلغ ٦٨٦ ٤٤٦ ٤٨٥ جنية مصري تمويلاً من الحساب عن طريق الحساب الجاري الدائن للمساهمين) مقسمة على عدد ١٨٨ ٦٧٢ ٩٥٨ سهم بواقع ١ جنية مصري للسهم ليصبح رأس المال المصدر والمسدد بالكامل بعد الزيادة ٧٣٣ ٠٠٩ ٠٩٤ ١ وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٥.

١٠- احتياطي قانوني

	٢٠١٦	**٢٠١٥**
احتياطي قانوني	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩	٦٦ ٧٦٢ ٢٤٩

- طبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب نسبة ٥% من صافي أرباح العام لحساب الاحتياطي القانوني. ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازى ٥٠% من رأس المال المصدر. ومتى نقص الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع.
- تم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

أ- علاوة إصدار الأسهم

- تتمثل علاوة إصدار الأسهم في الفرق بين المبلغ المدفوع والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ويخصم منها مصروفات الإصدار وتم ترحيل علاوة الإصدار إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بناءً على اعتماد الجمعية العامة العادية في ٢٩ مارس ٢٠٠٨.

	٢٠١٦	**٢٠١٥**
علاوة إصدار	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧

١١- احتياطيات أخرى

- تتمثل الاحتياطيات الأخرى فيما تم تحويله من علاوة الإصدار طبقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

	احتياطي القيمة العادلة لأسهم حوافز نظامي الإثابة والتحفيز	**علاوة إصدار (احتياطي خاص)**	**الإجمالي**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٦٧ ٧٧٧ ٣٨١	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١ ١٣٤ ٩٤٢ ٢٦٨
القيمة العادلة لأسهم نظامي الإثابة والتحفيز	١٨ ٦٦٢ ٩١٧	–	١٨ ٦٦٢ ٩١٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٨٦ ٤٤٠ ٢٩٩	١ ٠٦٧ ١٦٤ ٨٨٧	١ ١٥٣ ٦٠٥ ١٨٥

١٢- القروض

- بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٤ تم توقيع عقد تمويل متوسط الأجل بحد أقصى ٢٥٠ مليون جنيه مصري بين شركة جي بي أوتو ش.م.م وبنك مصر وككفيل متضامن كل مما يلي:
  - شركة أر جي إنفستمنت ش.م.م.
  - الشركة الدولية للتجارة والتسويق والتوكيلات التجارية (إيتامكو) ش.م.م.
  - الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل (غبور مصر) ش.م.م.
  - شركة هرم للنقل والتجارة ش.م.م.
  - شركة هرم للنقل السياحي ش.م.م.
  - شركة غبور للتجارة العالمية بالمناطق الحرة – الإسكندرية ش.م.م.
- وذلك بغرض سداد الرصيد القائم من السندات وأية فوائد مستحقة عليها في تاريخ السداد و/ أو إعادة تمويل كل أو جزء من قيمة قسط واحد من أقساط السندات التي قام المقترض بسدادها قبل تاريخ الإقفال المالي.
- وبفائدة تساوي سعر عائد الكوريدور للقرض المعلن من البنك المركزي المصري في تاريخ التسعير مضافا إليه نسبة إضافية سنويا على رصيد التمويل.
- ويتم سداد رصيد التمويل للبنك على أحد عشر (١١) قسطا ربع سنوي متساوية، يستحق قسط السداد الأول منها في ٢٠١٤/٩/٣٠ ويستحق قسط السداد الأخير منها في ٢٠١٧/٣/٣١

	٢٠١٦	**٢٠١٥**
رصيد القرض	٢٢ ٧٢٧ ٠٥٩	١١٣ ٦٣٦ ٣٦٤
يخصم: الجزء المتداول	(٢٢ ٥٩١ ٦٤٢)	(٩٠ ٩٠٩ ٠٩١)
يخصم: رصيد تدبير التمويل	(١٣٥ ٤١٧)	(٦٧٧ ٠٨٤)
الجزء طويل الأجل بعد خصم تكلفة الحصول عليه	–	**٢٢ ٠٥٠ ١٨٩**

- إجمالي الحد الأدنى للسدادات المستقبلية للقرض كالتالي: –

الأرقام بالألف

٢٠١٧	٢٢ ٧٢٧
الإجمالي	**٢٢ ٧٢٧**

١٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
مصلحة الضرائب	١٩ ٠٧٦	٤٣ ٣٧٥
دائنون	٢٣٧ ٦٥٨	٥١١ ٣٨٦
مصروفات مستحقة	٦ ٦١٣ ٩٥٥	٤١١ ١٧١
أرصدة دائنة أخرى	٣ ٢٨٥ ٥٢٧	١ ٨٥٣ ٤٦٢
	١٠ ١٥٦ ٢١٦	**٢ ٨١٩ ٣٩٤**

١٤- نصيب السهم الأساسي من الربح / (الخسائر)

- حيث أنه لا يوجد حساب توزيع مقترح، فقد تم تحديد صافي (الخسارة) على أساس صافي (خسارة) العام بدون خصم حصة العاملين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة في توزيعات الأرباح.
- يحتسب نصيب السهم الأساسي في (الخسارة)/ الربح بقسمة صافي (خسارة)/العام (كما هو موضح بالفقرة التالية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال العام.

	٢٠١٦	٢٠١٥
صافي (خسارة) العام	–	(٤ ٨٧٨ ١٤٤)
متوسط عدد الأسهم	١ ٠٩٤ ٠٠٩ ٧٣٣	٦٧٨ ٦٢٦ ٠٦١
نصيب السهم الأساسي في (الخسائر)	–	(٠,٠٠٧)

١٥- الموقف الضريبي

أولا – الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية:

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.
- تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٩ (بنظام العينة) وتم الطعن على نموذج ١٩ وجارى عمل لجنة داخلية ولم يُطلب فحص السنوات التالية.
- بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٤ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥%) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقا لأحكام قانون الضريبة على الدخل، ويتم ربطها وتحصيلها وفقا لتلك الأحكام، ويُعمل بهذا القانون اعتبارا من ٥ يونيو ٢٠١٤ .
- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلي:
  - فرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
  - فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

ثانيا – ضريبة المبيعات / القيمة المضافة :

- سجلت الشركة بضرائب المبيعات بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ تحت رقم تسجيل ١٥٣-١٧٦-٢٠٠ مأمورية ضرائب مبيعات فيصل، وتقوم الشركة بتقديم إقرارات ضريبة المبيعات بصورة منتظمة
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ / ٢٠١٣ ولم ينتج عن الفحص أي التزامات ضريبية وتم استخراج خطاب بما يفيد ذلك من المأمورية.

ثالثا – ضريبة كسب العمل:

- يتم خصم الضريبة شهريا ويتم توريدها لمصلحة الضرائب بانتظام.
- تم الانتهاء من الفحص عن الفترة من ٢٠٠٧/٢٠١٤ وتم الطعن على النموذج.

رابعا – ضريبة الخصم:

- تم سداد المدة الرابعة عن عام ٢٠١٦ ولا توجد أي خلافات ضريبية.

خامسا – ضريبة الدمغة:

- تقوم الشركة بالالتزام بأحكام قانون ضريبة الدمغة ويتم توريدها في المواعيد القانونية.
- لم يتم طلب فحصها حتى الأن.

١٦- إدارة المخاطر المالية

١-١٦ عناصر المخاطر المالية

- تتعرض الشركة نتيجة لأنشطتها المعتادة إلى مخاطر مالية متنوعة. وتتضمن هذه المخاطر مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر تأثير أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة)، وأيضاً مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
- تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.
- لا تستخدم الشركة أي من الأدوات المالية المشتقة لتغطية أخطار محددة.

أ- مخاطر السوق

١- مخاطر أسعار العملات الأجنبية

- تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي. وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ الميزانية وكذلك صافي الاستثمارات في كيان أجنبي.

٢- مخاطر الأسعار

- لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

٣- مخاطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية والقيمة العادلة

- تتعرض الشركة لمخاطر القيمة العادلة الناتجة من تقييم سندات دائنة طويلة الأجل والتي تستحق بفائدة ثابتة.

ب- مخاطر الائتمان

- ينشأ خطر الائتمان نتيجة وجود نقدية وودائع لدى البنوك وكذلك مخاطر الائتمان المرتبطة بالموزعين وتجار الجملة والأفراد المتمثلة في حسابات العملاء وأوراق القبض، ويتم إدارة مخاطر الائتمان للشركة ككل.
- بالنسبة للبنوك فإنه يتم التعامل مع البنوك ذات التصنيف الائتماني العالي والبنوك ذات الملاءة المالية العالية في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني مستقل.

ج- مخاطر السيولة

- تتطلب الإدارة الحذرة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بمستوى كافي من النقدية وإتاحة تمويل من خلال مبالغ كافية من التسهيلات الائتمانية المتاحة. ونظراً للطبيعة الديناميكية للأنشطة الأساسية، فإن إدارة الشركة تهدف إلى الاحتفاظ بمرونة في التمويل من خلال الاحتفاظ بخطوط ائتمانية معززة متاحة.

٢-١٦ إدارة مخاطر رأس المال

- تهدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال إلى الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم المنافع لأصحاب المصالح الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال بغرض تخفيض تكلفة رأس المال.
- للمحافظة على أفضل هيكل لرأس المال تقوم الإدارة بتغيير قيمة التوزيعات المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال أو إصدار أسهم جديدة لرأس المال الشركة.
- تقوم إدارة الشركة بمراقبة هيكل رأس المال باستخدام نسبة صافي القروض إلى إجمالي رأس المال ويتمثل صافي القروض في إجمالي الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى والاقتراض مخصوماً منها النقدية وما في حكمها. ويتمثل إجمالي رأس المال في إجمالي حقوق الملكية بالشركة كما هو موضح في الميزانية المستقلة بالإضافة إلى صافي القروض.
- وفيما يلي نسبة صافي القروض إلي حقوق الملكية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

	٢٠١٦	٢٠١٥
اقتراض	٢٢ ٧٢٧ ٠٥٩	١١٣ ٦٣٦ ٣٦٤
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	١٠ ١٥٦ ٢١٦	٢ ٨١٩ ٣٩٤
(يخصم): النقدية	(٣٩٧ ٤٢٣)	(١ ٤٧٢ ٨٦٩)
صافي القروض	**٣٢ ٤٨٥ ٨٥٢**	**١١٤ ٩٨٢ ٨٨٩**
حقوق الملكية	٣ ٢٧٥ ٢٨٥ ٨١٨	٣ ٢٥٦ ٦٢٢ ٩٠١
نسبة صافي القروض إلي حقوق الملكية	**٠,٠١**	**٠,٠٤**

تقدير القيمة العادلة

- يفترض أن تقارب القيمة العادلة القيمة الاسمية ناقصاً أي تسويات ائتمانية مقدرة للأصول المالية والالتزامات المالية ذات تواريخ الاستحقاق لأقل من سنة. ولأغراض الإفصاح، يتم استخدام أسعار الفائدة المتاحة للشركة للأدوات المالية المشابهة وذلك لخصم التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية لتقدير القيمة العادلة للالتزامات المالية.

- لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة، فإن الشركة تستخدم العديد من الطرق وتضع الافتراضات المبنية على أحوال السوق في تاريخ كل ميزانية. تستخدم أسعار السوق وأسعار المتعاملين للأداة المالية أو لأداة مشابهه وذلك للديون طويلة الأجل. تستخدم الأساليب الأخرى، مثلا لقيمة الحالية المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك لتحديد القيمة العادلة لباقي الأدوات المالية وفي نهاية الفترة كانت القيمة العادلة للالتزامات غير المتداولة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية لها.

١٧- السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية المستقلة:

١٧-١ المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:

الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر إلي الأرباح أو الخسائر).

الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

١٧-٢ الاستثمارات في شركات تابعة

- يتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة باستخدام طريقة التكلفة حيث يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء مخصوماً منها الاضمحلال في القيمة. ويتم تقدير الاضمحلال لكل استثمار على حده ويتم إثباته في قائمة الدخل. والشركات التابعة هى الشركات التى تسيطر عليها المجموعة تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.

١٧-٣ الاضمحلال

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المُصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقُترضين أو المُصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

١٧-<u>السياسات المحاسبية (تابع)</u>

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعالة من الأرجح أن تكون أكثر أو اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.

إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين مبوبة كمتاحة للبيع في أيه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية.

١٧-**السياسات المحاسبية (تابع)**

٢- الأصول غير المالية:

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم إجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا إلي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول –وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٧-٤ **إيجار تشغيلي**

- يتم توزيع إجمالي المدفوعات عن عقود الإيجار التشغيلي ناقصاً آية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر على مدار فترة العقد. ويتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بنصيبها من الإيجار على أساس التوزيع الزمنى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

١٧-٥ **الأدوات المالية**

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

أ- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

١٧-السياسات المحاسبية (تابع)

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي أما بالتخلص منه أو إلغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، وفقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية أما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

ب- الأصول المالية غير المشتقة –القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر.

ت- الالتزامات المالية غير المشتقة –القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الأخر يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الالتزام. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

١٧-**السياسات المحاسبية (تابع)**

١٧-٦ **النقدية وما في حكمها**

- يتم عرض أرصدة بنوك سحب على المكشوف ضمن القروض والسلفيات كجزء من الالتزامات المتداولة في الميزانية.
- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب لدى البنوك وأذون الخزانة التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث أشهر من تاريخ الإيداع.

١٧-٧ **رأس المال**

أ- الأسهم العادية:

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

ب – إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة):

عند إعادة شراء أسهم راس المال المصدر فانه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصومة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

١٧-٨ **مزايا العاملين**

أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بمزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالمبلغ المتوقع دفعه كالتزام عندما يكون لدي الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذ المبلغ كنتيجة قيام العامل بتقديم خدمة سابقة، ويمكن تقدير الالتزام بدرجة يعتمد بها.

ب- المدفوعات المبنية على أسهم

يتم الاعتراف بالقيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية كمصروف، وكزيادة مقابلة في حقوق الملكية أثناء فترة الاستحقاق. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد المنح التي تكون الخدمات ذات العلاقة وشروط الأداء متوقع استيفائها، بحيث يكون المبلغ المعترف به في النهاية قائما علي أساس عدد أدوات حقوق الملكية الممنوحة التي استوفت شروط الخدمة ذات العلاقة وشروط الأداء غير السوقية في تاريخ الاستحقاق.

وبالنسبة لمنح أدوات حقوق ملكية بشروط عدم الاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة (في تاريخ المنح) لمعاملات المدفوعات المبنية على أسهم والمسددة في شكل أدوات حقوق ملكية لتعكس تلك الشروط ولا يوجد تعديل لاحق للاختلافات بين النتائج المتوقعة والمحققة.

ج- مزايا الاشتراك المحدد

يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما كأصل إلى الحد الذي تؤدى به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

١٧-السياسات المحاسبية (تابع)

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- مزايا إنهاء الخدمة

تعترف الشركة بمزايا إنهاء الخدمة كمصروف في أحد التاريخين التاليين أيهما يأتي أولاً، عندما لا يعد بإمكان الشركة إلغاء عرض تلك المزايا أو عندما تعترف الشركة بتكاليف إعادة الهيكلة. وعندما لا يكون من المتوقع أن يتم تسوية المزايا بكاملها خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية فانه يجب خصمها بمعدل خصم – قبل الضرائب – لتعكس القيمة الزمنية للنقود.

١٧-٩ المخصصات

- تحدد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.
- يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.
- الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخري فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لأخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

١٧-١٠ تحقق الإيراد

تتمثل الإيرادات في القيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام متضمناً النقدية وأرصدة المدينون التجاريون وأوراق القبض الناشئة عن بيع بضائع أو تأدية خدمة من خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة وغير متضمنة ضرائب المبيعات أو الخصومات أو التخفيضات.

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن قياسه بدقة يعتمد عليها وعندما يكون المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بعملية البيع إلى الشركة، وعندما تتحقق شروط أخرى خاصة بكل نشاط من أنشطة الشركة على النحو الموضح لاحقاً. لا يعتبر قيمة الإيراد قابلة للقياس بدقه إلا إذا كانت كافة الالتزامات التعاقدية قد تم الوفاء بها. وتبنى الشركة تقديراتها على أساس النتائج التاريخية أخذه في الاعتبار نوعية العملاء ونوعية المعاملات والترتيبات الخاصة بكل منهما.

أ- إيرادات الفوائد

- تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمنى باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وعند وجود اضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة المتوقع تحصيلها.

ب- إيراد التوزيعات

- تثبت إيرادات توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلامها.

١٧-١١ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

١٧-السياسات المحاسبية (تابع)

١- ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل.
تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢- الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولى بالشهرة،
- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.
يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقتة.
عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الأثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.
لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

١٧-١٢ توزيعات الأرباح

- تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية المستقلة في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

١٧-١٣ الأرقام المقارنة

- يعاد تبويب الأرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها اعتبارا من ٢٠١٦/١/١:

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض في الجدول التالي أهم هذه التعديلات التي تمت على القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
معيار مصري (١) عرض القوائم المالية	**قائمة المركز المالي** • عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم استبعاد النموذج الإرشادي للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل. • يجب إضافة قائمة إلى قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حال تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعى أو تعديل بأثر رجعى أو إعادة **قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة الدخل الشامل** على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداها تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل).	• تم إعادة عرض القوائم المالية المعروضة والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتتماشى مع التعديلات بالمعيار. • إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة والفترة المقابلة.
معيار مصري (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها	**تم إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.**	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة
	• يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة). • قطع الغيار الاستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية، تصلح لأن تكون أصولا ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة. (أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).	تم إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بحركة الأصول الثابتة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
معيار مصري (٢٣) الأصول غير الملموسة	**تم إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.**	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٤٥) قياس القيمة العادلة	• **تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار أخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى:** **أ**- تعريف القيمة العادلة. و **ب**- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد. و **ج**- تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.	تم تطبيق المعيار بأثر مستقبلي عند إعداد القوائم المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١، بما في ذلك متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.
معيار مصري (٢٩) تجميع الأعمال	• **تم إلغاء طريقة الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه:** ١- تغيير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادي المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. ٢- المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول. ٣- تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل. • **تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء):** تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم إضافتها ضمن المقابل المادي المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٤٢) القوائم المالية المجمعة	تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " وبناءاً عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المجمعة والمستقلة " ليصبح " القوائم المالية المستقلة " وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تجميعه.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
تابع معيار مصري (٤٢) القوائم المالية المجمعة	• يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدى إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. • إعادة قياس أي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل. • في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الأخر إلى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك إلى ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٤٣) الترتيبات المشتركة	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٣) " الترتيبات المشتركة" وبناءاً عليه تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) " حصص الملكية في المشروعات المشتركة ". • وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٣) "الترتيبات المشتركة" تم وضع نموذج جديد لتصنيف الترتيب المشترك وتحديد نوعه ما إذا كان مشروع مشترك (Joint Venture) أو عملية مشتركة (Joint operation). حيث يتوقف ذلك على جوهر الترتيب وليس الشكل القانوني له. • في حالة تصنيف الترتيب على أنه مشروع مشترك يقوم كل طرف من أطراف الترتيب بإثباته كاستثمار بطريقة حقوق الملكية فقط (حيث تم إلغاء طريقة التجميع النسبي)، وذلك في القوائم المالية المجمعة أو المنفردة التي يصدرها.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة	• تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة إلى هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المجمعة أو المنفردة باستخدام طريقة حقوق الملكية.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
تابع معيار مصري (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة	• تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على أن يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك على أن يتم إعادة قياس الحصص المحتفظ بها بالقيمة العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل. • إذا أصبح الاستثمار في شركة شقيقة استثمار في مشروع مشترك أو العكس، على المنشأة أن تستمر في تطبيق طريقة حقوق الملكية ولا تعيد قياس الحصة المحتفظ بها. • إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة في شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التي اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الأخر أن تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة. • ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٣٤) الاستثمار العقاري	• **تم إلغاء خيار استخدام نموذج القيمة العادلة للأصل المبوب على أنه استثمار عقاري.**	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (١٤) تكاليف الاقتراض	• تم إلغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
معيار مصري (٣٨) مزايا العاملين	الأرباح والخسائر الإكتوارية: • يجب أن يتم الاعتراف الفوري بكامل الأرباح والخسائر الإكتوارية المتراكمة ضمن التزامات المزايا المحددة وتحميلها على بنود الدخل الشامل الأخر. تكلفة الخدمة السابقة: • يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أقرب التواريخ التالية: (أ) عندما يحدث تعديل أو تقليص للنظام؛ و (ب) عندما تقوم المنشأة بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة جوهرية لأنشطتها وتعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزايا إنهاء الخدمة (معيار المخصصات).	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٤١) القطاعات التشغيلية	تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناءاً عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الإفصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة (CODM) لاتخاذ قرارات عن الموارد التي ينبغي تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٢٥) الأدوات المالية: العرض	• يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتزام مالي إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦أ و١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. • وعلى المنشأة أعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصري (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الإفصاحات " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. • وبناءاً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية: العرض" بدلاً من " الأدوات المالية: العرض والإفصاح".	تم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.